حظر تجول بمحافظة الأنبار العراقية بعد مقتل ضابط كبير في الجيش

■ آثار العملية الإنتحارية

■ محمد الكروي

■ **بغداد / متابعات :**

افادت الأنباء الواردة من الأنبار بفرض حظر تجول وتنفيذ عملية عسكرية بعد مقتل قائد الفرقة السابعة في الجيش العراقي اللواء الركن محمد الكروي وعدد من مساعديه أثناء تعقب عدد من عناصر تنظيم القاعدة في وادي حوران غرب المحافظة، حسب رواية المصادر الأمنية، كما قتل عدد من رجال الأمن بينهم مدير شرطة الشرقاط في هجمات متفرقة.

وأوضحت مصادر أمنية أن الكروي كان يقود عملية اقتحام «لأوكار مسلحين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في منطقة قريبة من قضاء الرطبة غرب الأنبار، قبل أن يتعرضوا لهجوم مباغت من قبل انتحاريين، مما أدى إلى مقتله مع أربعة ضباط آخرين كبار وعشرة جنود»، وأشارت إلى أن الأبنية التي دخلها الجنود والضباط أيضا كانت مفخخة بالعبوات الناسفة، وقد انفجرت لدى اقتحامها من قبل القوات العسكرية.

من جهته قال قائد القوة البرية في الجيش العراقي الفريق أول ركن علي غيدان لوكالة الصحافة الفرنسية إن «الكروي قتل بلغم أرضي بعد سيطرته على أكبر معسكر لتنظيم القاعدة في العراق».

ونشرت وزارة الدفاع العراقية بيانا على موقعها ذكرت فيه أنه «نتيجة لورود معلومات بقيام تنظيم القاعدة بفتح معسكرات لتدريب عناصره على صنع العبوات والأحزمة الناسفة وتفخيخ العجلات تيسرت معلومات استخبارية مؤكدة تفيد بأن عناصر التنظيم قد اجتمعت بأعداد تزيد عن ستين مسلحا في منطقة وادي حوران غرب محافظة الأنبار».

وأضاف البيان أنه «تمت مطابقة المعلومات من قبل طائرات استطلاع القوة الجوية حيث استمكنت الأهداف بعد تصويرها بوضوح وقامت بتحديد مواقعها وقصفها من قبل قوة طيران الجيش».

وقامت بعد ذلك قوة من قيادة الفرقة السابعة «بمطاردة الفلول الفارة وعبر طرق وعرة وأدت المطاردات إلى انفجار إحدى العبوات بالقوة المطاردة، مما أدى إلى مقتل قائد الفرقة السابعة وعدد من مرافقيه وجرح آخرين»، حسب البيان.

وأشار مسؤولون أمنيون إلى أن مرشدين ربما أغروا القادة العسكريين بالقدوم إلى المنطقة بدعوى مداهمة معسكر القاعدة.

وقالت المصادر نفسها إن مساعد قائد الفرقة السابعة وقائد اللواء 27 وعدداً من كبار الضباط قتلوا في الهجوم وأصيب 32 جنديا آخرون.

ولم تعلن أي جهة بعد مسؤوليتها عن الهجوم، لكن موقعا إلكترونيا تابعا لجماعات إسلامية وصف مقتل الكروي بأنه رد على مقتل أكثر من خمسين متظاهرا جراء اقتحام قوة من الجيش العراقي ساحة اعتصام المحتجين في الحويجة غرب كركوك في أبريل الماضي. وكان الكروي آمرا للواء 47 الذي أشرف على تلك العملية.

وقد عزا عضو ائتلاف دولة القانون محمد العقيلي مقتل الكروي إلى ظروف ساهمت في حدوث اختراق أمني، وقال في نشرة سابقة للجزيرة إنها لن تكون الجولة الأخيرة في مواجهة من وصفهم بالإرهابيين.

وفي محافظة الأنبار أيضا قتل أربعة من عناصر الشرطة العراقية في هجمات استهدفت نقاط تفتيش في الفلوجة، وفقا لمصادر أمنية وطبية.

وإلى الشمال من بغداد قالت المصادر نفسها إن قائد شرطة الشرقاط العقيد أحمد البطاوي قتل وأصيب أربعة ضباط عندما انفجرت قنبلة أثناء مرور موكبه.

وقالت الشرطة إن جنديين آخرين قتلا في انفجار قنبلة زرعت على جانب طريق أثناء مرور دوريتهم في بلدة الرياض القريبة من الحويجة، كما قتل خمسة أشخاص وأصيب ستة آخرون بجروح عندما نسف مسلحون منزلين غربي كركوك.

وأضاف المصدر نفسه أن اثنين من الزوار الشيعة قتلا في هجوم صاروخي في اللطيفية جنوبي بغداد كما قتل زائران آخران عندما هاجم مسلحون متجرا كبيرا جنوب شرق بغداد.

ويشهد العراق -منذ أبريل الماضي- سلسلة أعمال عنف قتل فيها أكثر من 6600 شخص، بينهم أكثر من 460 شخصا قتلوا منذ بداية ديسمبر الجاري.

بان كي مون يدعو إلى وقف فوري للقتال..

واشنطن تحذر أطراف النزاع بجنوب السودان

■ أفراد من الجيش السوداني

■ بان كي مون

■ باراك أوباما

■ **واشنطن/ مانيلا / متابعات :**

حذر الرئيس الأميركي من أن أي محاولة للاستيلاء على السلطة بجنوب السودان بالقوة ستنهي الدعم لتلك الدولة، وحث حكومة جوبا على ضمان أمن المواطنين الأميركيين. في حين دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف فوري لأعمال العنف محذرا من أن عشرات الآلاف لا يزالون مهددين، في وقت حذر فيه خبراء من أن النزاع المسلح بجنوب السودان يتجه إلى الاستيلاء على حقول النفط.

وقال البيت الأبيض -في بيان بعد اتصال الرئيس باراك أوباما بمستشارة الأمن القومي سوزان رايس ومساعدين كبار آخرين- إن أي محاولة للاستيلاء على السلطة من خلال استخدام القوة العسكرية ستسفر عن إنهاء الدعم المقدم منذ فترة طويلة من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ووجه أوباما الذي يقضي عطلة في هاواي فريقه لضمان سلامة العسكريين الأميركيين ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة لإجلاء الرعايا الأميركيين من بور. وقال البيت الأبيض إن «زعماء جنوب السودان عليهم مسؤولية دعم جهودنا لتأمين الشخصيات والمواطنين الأميركيين في جوبا وبور عاصمة ولاية جونقلي». وأشار أوباما إلى أن هذا النزاع لا يمكن أن يحل إلا سلميا وبالمفاوضات.

من ناحيته، حذر وزير الخارجية الأميركي جون كيري رئيس جنوب السودان سلفاكير -خلال اتصال بينهما- من أن استمرار المعارك سوف يطيح باستقلال بلاده.

وكان أربعة عسكريين أميركيين قد أُصيبوا إثر إطلاق النار على طائرتهم أثناء إجلائها رعايا أميركيين من جنوب السودان الذي تعمه الفوضى.

يذكر أن الولايات المتحدة وبريطانيا وكينيا وأوغندا -وكذلك شركات النفط العاملة بجنوب السودان- استمرت خلال الأيام القليلة الماضية في إجلاء رعاياها في وقت يشتد فيه القتال بين القوات المتصارعة.

من جانبها، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها ستنظم رحلة ثالثة وأخيرة لإجلاء رعاياها في الوقت الذي تتكثف فيه المعارك. وسوف تقلع هذه الرحلة من العاصمة جوبا إلى دبي بعد ظهر اليوم. وكانت بريطانيا قد أجلت خلال رحلتي الخميس والجمعة الماضيين 277 من رعاياها وآخرين.

ومن العاصمة الفلبينية مانيلا، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون جميع القوى السياسية والعسكرية والمليشيات بجنوب السودان أن توقف على الفور إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين. وحذر من أن عشرات الآلاف لا يزالون مهددين.

ودعا بان الرئيس سلفاكير ونائبه المعزول رياك مشار إلى العثور على حل سياسي للأزمة، والعمل بكل ما في وسعهما لكف أتباعهما عن أعمال العنف العرقية وغير العرقية.

وقال بان في مؤتمر صحفي قصير إن عشرات الآلاف قد شُردوا من منازلهم، وإن حوالي أربعين ألفا قد لجؤوا لمقرات الأمم المتحدة على نطاق البلاد التي بدت على شفا حرب أهلية.

وقالت الأمم المتحدة إن حوالي ألفي شاب من قبيلة النوير اجتاحوا المعسكر الأممي في بلدة أكوبو الخميس، وقتلوا جنديين هنديين على الأقل من قوة حفظ السلام و11 شخصا آخرين من قبائل الدينكا سعوا للاحتماء بالمعسكر.

ودعا الاتحاد الأفريقي أيضا إلى وقف فوري لإطلاق النار في جنوب السودان، ووصف في بيان قتل جنود من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام ومدنيين بمعسكر للأمم المتحدة بأنه جريمة حرب.

وقال الاتحاد في بيان إن رئيسة المفوضية الأفريقية أنكوسازانا دلاميني زوما تدعو إلى هدنة فورية لاعتبارات إنسانية بمناسبة عيد الميلاد كعلامة على التزام جميع الأطراف المعنية بخدمة مصالح شعب جنوب السودان.

ورجح خبراء أن تتجه العمليات العسكرية بين الجيش والمتمردين إلى الاستيلاء على حقول النفط نظرا إلى أن هذا المورد يشكل 95 % من اقتصاد هذه البلاد، وأشاروا إلى اتجاه زحف قوات الحكومة نحو مدينة بور بعد استيلاء المتمردين عليها وإلى بانتيو وما حولهما، وهي مناطق إنتاج النفط.

وحذر وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عثمان من أن تصبح السيطرة على حقول النفط هدفا رئيسيا للجانبين المتحاربين.

وكان جيش جنوب السودان قد دفع أمس الأول السبت بمئات الجنود بمؤازرة المروحيات لاستعادة مدينة بور التي استولى عليها المتمردون من أنصار مشار.

وقال الناطق باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان فيليب أقوير «نحن نتقدم نحو بور، وهناك معارك لكننا نحصل على عون من وحدات جوية».

وشدد أقوير أيضا على أن ولاية الوحدة المنتجة للنفط تحت سيطرة الحكومة، مشيرا إلى وقوع معارك في بانتيو عاصمة هذه الولاية.

وكانت قوات مشار قد استولت ليلة الأربعاء الخميس على منطقة بور الواقعة على بعد 200 كلم إلى الشمال من جوبا. وتعد بور واحدة من أكثر المناطق المتفجرة بدولة جنوب السودان التي انفصلت عن السودان عام 2011.

وكانت التوترات السياسية تصاعدت بجنوب السودان منذ إقالة سلفاكير نائبه مشار وقياديين آخرين بارزين داخل الحركة الشعبية الحاكمة، ويخشى مراقبون من أن يتحول الصراع إلى عنف عرقي بين المجموعات القبلية مما يذكي الحروب التاريخية بينها.

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد نقلت عن شهود في جوبا أن جنودا نظاميين من جيش جنوب السودان شوهدوا وهم يسألون أناسا عن انتمائهم القبلي قبل قتلهم أو احتجازهم.

رئيس حكومة تونس الجديد يبدأ عهدته بمساءلة «مخفية»

■ **تونس / متابعات :**

تنطلق حكومة المهدي جمعة في تونس بمجموعة من العوائق والعراقيل التي قد تمنع نجاحها من إعادة الاستقرار إلى البلاد، وقد سرب بعض النواب في المجلس التأسيسي (البرلمان) عريضة مساءلة ضد جمعة وزير الصناعة الحالي والمرشح لتولي رئاسة الحكومة المقبلة، وبلغ عدد البرلمانيين الذين وقعوا بالموافقة على تلك العريضة 104 نواب.

وفي حالة التوصل إلى 109 إمضاءات، فإن جلسة عامة برلمانية تُعقد للغرض وتستمع إلى مبررات وردود وزير الصناعة حول اتهامات بالفساد في قطاعي المناجم والطاقة الراجعين بالنظر إلى وزارة الصناعة.

في المقابل، أشارت مصادر برلمانية، إلى اختفاء عريضة المساءلة ضد رئيس الحكومة الجديد بعد تداولها بين البرلمانيين، وذكرت مصادر برلمانية لصحيفة «الشرق الأوسط» أن «يداً خفية» على ما يبدو تقف وراء العملية، وأن من استولى على العريضة يدعم ترشح المهدي جمعة، ولا يوافق على تعطيل المسار الحكومي بعد التوصل إلى اتفاق حول رئيس الحكومة الجديد.

ولا تزال استقالة حكومة علي العريض محل تجاذب بين الفرقاء السياسيين، وعملياً يبدأ العد التنازلي غداً بعقد الجلسة الأولى من ماراثون الحوار الوطني بعد تعليقه واستئنافه أكثر من مرة.

وبانطلاق العداد من جديد اليوم 23 ديسمبر الحالي، لن يبقى في عمر حكومة التروكيا إلا أسبوعان فحسب، وبذلك تعلن استقالتها «حسابياً» يوم الأحد الخامس من يناير المقبل.

ويلقي شرط تلازم المسارات الثلاثة الذي تتمسك به حركة النهضة بظلاله على جلسات الحوار، ودعت أحزاب المعارضة، خاصة المسار الديمقراطي الاجتماعي وتحالف الجبهة الشعبية، إلى الفصل بين المسارات والابتعاد عن شرط التلازم بينها. ومثل التوافق الحاصل يوم 14 ديسمبر الحالي، حول تولي مهدي جمعة وزير الصناعة في حكومة علي العريض رئاسة الحكومة انفراجاً سياسياً مهماً، إلا أنه لم يمنع تواصل الخلاف بين مكونات المشهد السياسي في تونس. وبشأن تأجيل جلسة الحوار، التي كانت مقررة مساء الجمعة، ذكرت مصادر مقربة من رباعي الحوار الوطني أن تأجيل جلسة الحوار ثلاثة أيام إضافية كان بهدف تمكين أحزاب المعارضة من إقناع تحالف الجبهة الشعبية بجدوى المشاركة في الحوار.

وقالت إن «التأجيل أفضل من حوار دون مشاركة الجبهة الشعبية». وأعدت جبهة الإنقاذ التي تُعدّ الجبهة الشعبية أحد أهم مكوناتها، مذكرة قدمتها لرباعي الوساطة، تضم حزمة من الضمانات للمشاركة في الحوار الوطني. ومن بين تلك الضمانات الحرص على مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن وحل الميليشيات، ومراجعة التعيينات الحزبية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للتونسيين.

وعززت المؤسسة العسكرية والأمنية من وجودها في معظم المدن السياحية التونسية تحسباً لتهديدات إرهابية محتملة. وقالت قيادات أمنية إن «حالة طوارئ قصوى» ستنطلق بداية من يوم 24 ديسمبر الحالي، تاريخ بداية تدفق السياح على تونس للاحتفال بنهاية السنة الإدارية.

وفي تواصل مع أجواء التوتر السياسي والتهديد باغتيال سياسي ثالث، أفاد سفيان السليتي، المتحدث باسم المحكمة الابتدائية بتونس بأن القضاء التونسي أصدر، مساء الجمعة، بطاقتي إيداع بالسجن في حق شخصين ظهرا ضمن شريط فيديو وهدد أحدهما حمة الهمامي رئيس حزب العمال بالذبح. وجرى الاستماع إلى حمة الهمامي المتضرر في وضعية الحال إلى جانب استنطاق الشخصين بتهمة التهديد.

ولا تزال الجبهة الشعبية التي يقودها حمة الهمامي والحزب الجمهوري بزعامة أحمد نجيب الشابي يقاطعان جلسات الحوار، وهو ما أدى إلى تأجيلها من يوم الجمعة إلى يوم الغد. ودعا الأزهر العكرمي القيادي في حركة نداء تونس «الجمهوري» و«الجبهة» إلى مراجعة مواقفهما والعودة إلى طاولة الحوار. وأشار إلى أن الانسحاب من الحوار أو مقاطعته يعني «العزلة»، على حد تعبيره.

وفي هذا الشأن، قال العجمي الوريمي، المتحدث باسم حركة النهضة، إن المشهد السياسي بعد التوافق على رئيس الحكومة الجديد لم يعد منقسما إلى سلطة ومعارضة. وعبر عن استعداد الحركة لإنجاح كل المسارات المؤدية إلى إنهاء مرحلة الانتقال الديمقراطي.

ونفى الوريمي خروج حركة النهضة من الحكم في تونس، كما روجت له أطراف من المعارضة، وقال إن الحركة طرف أساسي في صياغة الحياة السياسية في البلاد وهي عنصر مؤثر في المشهد السياسي. وأشار إلى أن الأغلبية التي لا تزال تحظى بها الحركة في المجلس التأسيسي (البرلمان) ستمكّنها من التأثير المباشر على عملية التصديق على رئيس الحكومة المقبلة.

2013 أسوأ عام في رئاسة «أوباما»

اعتبرت صحيفة «يو إس أيه توداي» الأمريكية أن عام 2013 الذى تغرب شمسه بعد أيام قليلة هو أسوأ عام فى ولايتى الرئيس الأمريكى «باراك أوباما»، نظرًا لما شهده العام من أزمات على المستويين الداخلى والخارجي.

وأوضحت الصحيفة أن عام 2013 الرئاسى لأوباما شهد خلافات حادة بشأن برامج المراقبة والتجسس التى تقوم بها وكالة الأمن القومى الأمريكى (NSA) وأثارت انتقادات وردود فعل عنيفة حول العالم، وأزمة قانون الرعاية الصحية (أوباماكير) المثير للجدل، والمشاكل الاقتصادية التى تسببت فى إغلاق مبانى الحكومة الفيدرالية، فضلا عن استطلاعات الرأى التى أكدت انخفاض شعبية "أوباما" إلى أدنى مستوياتها منذ ولايته الأولى.

وقالت الصحيفة إن أوباما أعرب أمس الجمعة فى مؤتمر صحفى عن تفاؤله وتطلعه وأمله فى المزيد من التحسنات سياسيًا واقتصاديًا خلال العام الجديد 2014، مضيفًا: "نحن على وشك القيام بأشياء جديدة، ونسعى إلى تعزيز الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو".

وأشارت الصحيفة إلى أن 2013 كان معضلة حقيقية أمام نفوذ أمريكا ومصداقية واشنطن فى العالم الخارجى خاصة فى المنطقة العربية المليئة بالأزمات، ولاسيما أن الحرب الأهلية السورية والأزمة المصرية أظهرت ضعف إدارة "أوباما"، بغض النظر أنهما أظهرا الدب الروسى مجددًا كقوة حقيقية.

بريطانيا متورطة بانتهاكات في أفغانستان.. وأميركا نادمة

سلطت كبريات الصحف البريطانية الضوء على تحقيق رسمي بشأن مدى تورط بريطانيا في التغاضي أو المشاركة في اعتقال وتسليم وتعذيب العديد من المعتقلين في أفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، في حين نشرت واشنطن بوست الأميركية استطلاعا يكشف ندم الأميركيين تجاه الحرب في أفغانستان.

فقالت صحيفة ذي إندبندنت إن عملاء جهاز المخابرات البريطاني الخارجي المعروف باسم «أم. آي6» تلقوا تعليمات بريطانية في أفغانستان بغض الطرف عما يشاهدونه من تعذيب المشتبه بهم في الإرهاب من قبل سجانيهم الأميركيين في معتقل قاعدة بغرام.

وأشارت الصحيفة إلى أن التحقيق الذي قاده القاضي السابق في المحكمة العليا السير بيتر جيبسون خلص إلى أن العملاء البريطانيين «ربما أصبحوا بشكل غير لائق متورطين في بعض حالات ترحيل المعتقلين المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة ونقلهم إلى بلدان حيث يخضعون للتعذيب».

ويروي التقرير أن عميلا بريطانيا عاد إلى لندن ووصف ما رأى، تلقى برقية من الحكومة تقول «من الواضح من وصفك لما يجري أن معاملة المعتقلين لا تجري وفق المعايير المناسبة، وعليه فطالما أن المعتقلين ليسوا بحوزتنا أو تحت سيطرتنا، فإن القانون لا يتطلب منكم التدخل لمنع ذلك».

وكان جيبسون قد نشر أمس الخميس التقرير المؤقت الذي يتضمن الأسباب التي تجعله يعتقد أن التحقيق يجب أن يعاد مرة أخرى.

من جانبها نقلت صحيفة ذي غارديان الأسئلة التي يقول جيبسون إنها بحاجة إلى إجابات وافية لكشف الحقيقة كاملة بشأن الدور البريطاني في ما تسمى الحرب على الإرهاب، مشيرا إلى أنه تم منح رؤساء جهازي المخابرات أم.آي5 وأم.آي6 مهلة شهر للإجابة على الأسئلة.

ومن هذه الأسئلة: هل غض العملاء البريطانيون الطرف عن «بعض الأساليب والتقنيات غير المناسبة» التي استخدمت من قبل الآخرين واستخدموها لمصلحتهم في التحقيقات؟

وإذا كان كذلك، هل كانت هناك «سياسة مقصودة أو متفق عليها» بين العملاء البريطانيين ونظرائهم في ما وراء البحر؟

وهل أصبحت الحكومة البريطانية ووكالاتها «منخرطة بشكل غير مناسب» في عمليات تسليم المعتقلين إلى دول أخرى؟

› آمال موسى

دستور ليبيا القادم: عصارة من الخوف!

في الأسابيع الأولى من تاريخ سقوط نظام القذافي في أكتوبر (تشرين الأول) 2011، لم يكن أي طرف مهما كانت حنكته السياسية قادرا على توقع سيناريو بعينه في ليبيا: الكل تقريبا،اتفق على أن الوضع مفتوح على كل السيناريوهات، وأن المستقبل من الغموض والتعقيد لا يسمح ألبتة بترجيح كفة سيناريو معين على آخر.

ويتمثل التغير الحاصل اليوم في أن الغموض بدأ يتلاشى، والرؤية بدأت تتضح، وأصبح بالإمكان تحديد موقف دقيق ورسم سيناريو واقعي، باعتبار أن الواقع السياسي الليبي اليوم أفشى بخريطته وبموازين القوى فيه والاتجاهات الغالبة على عملية الحراك السياسي لليبيا ما بعد الثورة. بل إن تلك المؤشرات القوية الدلالة والمعنى التي انطلقت مع حكومة مصطفى عبد الجليل والمظاهرة الكبيرة التي جرت في عهده للمطالبة باعتماد الشريعة الإسلامية مصدرا وحيدا للتشريع في ليبيا دون استفتاء أو غيره من آليات التحكيم الشعبي، ناهيك عن إصدار قانون إلغاء الربا بجميع البنوك الليبية خلال العام الحالي.. كل هذه المؤشرات الأولية القوية والصريحة في طبيعة خلفيتها الدينية المتشددة، كانت ولا تزال تستبطن مشروع دولة دينية، أفكارها ومبادئها خارج العصر والتاريخ.

وها هو البرلمان الليبي يقطع دابر الشك نهائيا ويؤكد للعالم بخصوص الدستور الجديد، أن «الشريعة هي مصدر التشريع الوحيد في ليبيا، وأنه يقع باطلا كل ما يخالف أحكامها». وتفيد هذه الخطوة النوعية التي اتخذها البرلمان بأن الشريعة الإسلامية لن تكون فقط مصدرا من مصادر التشريع في ليبيا، بل إنها المصدر الوحيد، إضافة إلى أن الدستور القادم، كما هو واضح ومعلن من قبل البرلمان الليبي وقراراته، لن يتعاطى مع الشريعة الإسلامية من جوانب مقاصدها وتعاليمها وثوابتها فحسب، فهذا أمر مفهوم ثقافيا وحضاريا وسوسيولوجيا، ولكن المفارقة تكمن في أن إعلان البرلمان الوطني كان واضحا في إشارته الصريحة إلى اعتماد أحكام الشريعة الإسلامية، والفرق بين مقاصد الشريعة وأحكامها كبير جدا بالنسبة إلى صياغة بنود الدستور وضبط فصوله.

إذن، ليس مبالغة أو من باب الرجم بالغيب الاستنتاج أن أنصار التشدد الديني في ليبيا قد سجلوا هدفا استراتيجيا ونجحوا في التأثير القوي على البرلمان الليبي وجعله يخشاهم وينفذ أجندتهم، وأيضا يتعظ مما مارسوه من ضغوط على امتداد السنتين الأخيرتين، حيث فرضوا بالقوة قانون العزل السياسي واستبعدوا وجوها مدنية التوجه والخيارات؛ بمعنى أن جماعة الإخوان وأنصار الشريعة والجماعات الأخرى التكفيرية والجهادية القاعدية الرؤية والمنهج والمشروع، قد ربحت جميعها المعركة وفازت بمستقبل ليبيا التي هي حسب المعطيات القديمة الجديدة سائرة نحو التشدد الديني والسلفية والأصولية والشمولية.

من جهة أخرى، يبدو لنا أن الطابع الإقراري والحاسم لإعلان البرلمان الليبي اعتماد الشريعة مصدر التشريع الوحيد في ليبيا ذو تأثير متعدد؛ من ذلك أنه ضيق الخناق على هيئة الدستور القادمة التي سيجري انتخابها الشهر المقبل وحدد لها سلفا الإطار المرجعي لعملية كتابة الدستور. وفي هذه الجزئية نسجل مفارقة كبرى تؤكد ما ذهبنا إليه من أن دستور ليبيا الجديد سيطبخ بنار الخوف من المتشددين الذين يبدو أنهم بسبب ضغطهم المباشر وغير المباشر باتوا يمثلون سلطة فعلية داخل ليبيا.

وتتمثل المفارقة في اتخاذ البرلمان قرارا خطيرا دون اللجوء إلى آليات الديمقراطية كالاستفتاء مثلا ثم يعلن عزمه فتح باب الترشيحات لانتخاب شخصيات هيئة صياغة الدستور! فأي معنى لعملية الانتخاب هذه في ظل صياغة البرلمان الليبي للدستور حتى قبل كتابته وتحديد رافده ومصدره؟ إنه لمن غير الممكن أن تعبر هذه الطريقة وهذا المنهج عن إرادة الشعب الليبي. وبناء عليه نقول، إنه ما كان على البرلمان الليبي أن يضع مصير الدستور الجديد في أيدي المتشددين حتى وإن كان الهدف مساعدة السلطة التنفيذية في امتصاص الاحتقان.

إن اعتماد هذا التفكير يكشف عن وجود خلط بين الاحتقان الشعبي واحتقان متشددين المفروض أن ليبيا الجديدة لا تتسع لأطروحتهم.

من جهة أخرى، نعتقد أن التنازل اليوم للمتشددين والرضوخ لمشروعهم الأيديولوجي التكفيري السلفي سيشرعان غدا للعنف باسم الدين، حيث سيجري فرض فهمهم المتشدد للدين الإسلامي على مناحي الحياة اليومية والاجتماعية والسياسية والأحوال الشخصية الليبية (تطالب جماعة أنصار الشريعة بإقامة المحاكم الشرعية).

إننا أمام مؤشرات واضحة وصريحة: لا مكان للمدنية والديمقراطية ولمرجعية حقوق الإنسان العالمية في ليبيا. فهل أخطأت الثورة طريقها؟ أم أنها اختطفت أمام أنظار العالم الصامت والمنشغل بحقول النفط؟

وأي قيمة لدستور يرتعش خوفا من المتشددين ومتجاهلا ضرورة تحديث ليبيا وتنميتها على نحو تعوض به ليبيا عقود الجمود والهدر؟